



## المدىونية الخارجية لبعض الدول العربية - الواقع والأفاق

المستقبلية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠

أ. د. طه يونس حمادي

تدريسي في قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

و عضو غير متفرغ في مركز الدراسات الإقليمية

تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٢/٢٨

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٠/٣٠

### مستخلص البحث

شرعت عدد من الدول العربية ومنذ الستينات من القرن الماضي، بوضع وتنفيذ خطط وبرامج تنمية طموحة، ونظراً لقلّة الموارد المالية المحلية لمعظم هذه الدول لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وصعوبة الحصول على موارد بديلة محلياً، لجأت إلى الأسواق والمؤسسات المالية الدولية لغرض الاقتراض، إن المبرر النظري هو أن الاقتراض الخارجي يعزز الادخار المحلي ويؤدي إلى تقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار المطلوب مما أدى إلى تزايد الطلب على الاقتراض، الأمر الذي ترتب عليه بروز مشكلة المدىونية الخارجية، وزيادة الأعباء المالية لخدمة هذه الديون بشكل لافت للنظر.

إن تزايد حجم المدىونية الخارجية، وما رافقها من تزايد في مدفوعات خدمة هذه الديون، استنزفت نسبة كبيرة من الموارد المحلية، فضلاً عن الموارد الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية ومنها عينة الدراسة، مما أدى إلى تواضع حجم التدفق الصافي لهذه الموارد، وبالتالي إضعاف فاعليتها في تحقيق الأهداف المنشودة، وتلاشي نسبة كبيرة أو عالية من عوائد صادراتها لخدمة ديونها الخارجية، ومن ثم أضعاف قدرتها على استيراد الاحتياجات اللازمة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، الأمر الذي أدى إلى طلب المزيد من القروض للإيفاء بتلك الاحتياجات، مما زاد من حجم المدىونية، وجعلها أكثر خطورة وتقيداً، واكبر احتمالاً لأثار سلبية، على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل حجم المدىونية الخارجية لعدد من الدول العربية وهي تونس والسودان والمغرب واليمن وتنطلق من فرضية مفادها أن حجم المدىونية لهذه الدول ونسبتها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تأخذ شكلاً متزايداً، وإن اتجاهاتها تسير في غير صالح الدول العربية المدينة خلال مدة الدراسة.



## المقدمة

إن معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية نالت استقلالها السياسي، بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وجعلت من عملية التنمية الاقتصادية، هدفا إستراتيجيا لاستقلالها الاقتصادي تطلبت هذه العملية قدرا كبيرا من الموارد المالية التي تقتقر إليها معظم هذه الدول، فلاجأت إلى المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية، للاستدانة منها، لغرض تعزيز مواردها المحلية.

إن هذه الدراسة محاولة جادة لإلقاء الضوء على الواقع الراهن لوضع المديونية في بعض الدول العربية ثم إعطاء صورة مستقبلية سواء كان لحجم هذه المديونية الخارجية أو نسبتها إلى بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

## مشكلة البحث

من خلال التجربة الماضية ومعطياتها، وجد أن هذه الديون لم تسهم بشكل فاعل في عملية النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية، بل أصبحت خطراً يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي وحتى أمنها القومي، نظرا للتغيرات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على تقديم القروض وشروطها من قبل المؤسسات المالية الدولية وعلى وجه التحديد أزمة المديونية الخارجية التي حدثت مطلع الثمانينات من القرن العشرين .

## هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:-

- ١- عرض وتحليل حجم المديونية الخارجية لعدد من الدول العربية وهي تونس والسودان والمغرب واليمن.
- ٢- تقدير وتحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية لهذه الدول ثم وضع صورة مستقبلية عن هذه المديونية.



## فرضية البحث

يفترض البحث أن المديونية الخارجية لدول عينة الدراسة ونسبة هذه المديونية في ناتجها المحلي الإجمالي وحجم صادراتها، تتجه نحو التزايد وتسير في غير صالح هذه الدول.

### الأسلوب المستخدم والفترة الزمنية

إن الأسلوب المستخدم في البحث هو تقديم عرض تحليلي اقتصادي للمعطيات المتوفرة عن حجم المديونية لدول عينة الدراسة ونسب هذه المديونية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومن ثم توفيق نماذج تقدير الاتجاه "Trend Modes" لمدة الدراسة وتوقعاتها المستقبلية خلال المدى المنظور من القرن الحادي والعشرين.

أما مبررات تحديد المدة الزمنية بعام ١٩٩٠ بوصفها بداية للدراسة، فيمكن القول أن هذه البداية تقع ضمن هيمنة صندوق النقد الدولي على حجم واتجاه الدين، هذه الهيمنة قد أضفت إلى أزمة المديونية للدول النامية ومنها الدول العربية، مؤشرات خطيرة، تجلت في تباطؤ نمو الاقتراض، وعدم تمكن الدول النامية ومنها الدول العربية عينة الدراسة من تحقيق الأداء التنموي الكفيل بالمساهمة الفعلية لتجاوز الأزمة، بل خلقت آليات تعميق هذه الأزمة في غير صالح هذه الدول، ومنها الدول العربية، وتمثلت هذه الآليات في عدم استقرار العملات الرسمية، وارتفاع خدمة الديون والتحويل أو النقل العكسي للموارد، فضلاً عما يسمى بـ (انفجار أزمة المديونية)، وجميعها مؤشرات لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الدول المقترضة.

وقد أشتمل البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، يعرض المبحث الأول، المسوغات النظرية للاقتراض وتطورات مشكلة المديونية إذ تضمن هذا المبحث الإطار النظري للاقتراض أو المديونية، وتطورات مشكلة المديونية، في حين يقدم المبحث الثاني تحليلاً اقتصادياً لوضع المديونية لعدد من الدول العربية عينة الدراسة وحجم هذه المديونية ونسبها في متغيرات الاقتصاد الكلي. أما المبحث الثالث فقد اختص بتقدير وتحليل اتجاه حجم المديونية ونسبها إلى متغيرات الاقتصاد الكلي لغرض إعطاء صورة مستقبلية عن هذه المديونية.



والنتيجة المهمة التي توصلت إليها الدراسة هي أن حجم المديونية الخارجية للدول العربية عينة الدراسة هي في حالة تزايد ولكن نسبة هذه المديونية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تتجه نحو التراجع، أي انها تسير في صالح الدول العربية المقترضة وهي نتيجة لا تتفق مع فرضية البحث.



## المبحث الأول: الخلفية التاريخية للمدىونية الخارجية\* وأسبابها

### (الإطار النظري)

في الفترة المبكرة من عقد السبعينات من القرن العشرين، كانت الديون الخارجية للدول النامية، ومنها الدول العربية صغيرة أو قليلة نسبياً، وكانت هذه الديون بالدرجة الأولى ظاهرة رسمية وكان معظم الدائنين، هم الحكومات الأجنبية، والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وكانت أغلب القروض تمنح بصفة امتيازية<sup>(1)</sup> (فائدة منخفضة) ومن ثم توسعت هذه القروض لتشمل نواح عديدة، وتوسعت معها استيرادات السلع الرأسمالية والوسيطه وحتى الاستهلاكية أيضاً، وعليه فإن حجم المديونية في الفترة المذكورة تميزت بتزايد حاجة الدول النامية ومنها الدول العربية إلى رؤوس الأموال من أجل إنجاز مشروعات تنمية استلزمت قدراً كبيراً من الاستثمارات<sup>(2)</sup>.

وفي أواخر السبعينات، بدأت البنوك التجارية القيام بدور كبير في الإقراض الدولي، من خلال إعادة تدوير فائض الدول المصدرة للنفط من الدولارات النفطية، وإصدار قروض للدول النامية، ومنها الدول العربية، للأغراض العامة، مثل دعم ميزان المدفوعات وتوسيع قطاع التصدير. والتغير الذي حدث في هذه الفترة قد تزامن مع أوائل الثمانينات، وتجلي في ثلاث ظواهر أساسية:

### الظاهرة الأولى

إن أسعار، الفائدة أصبحت أسعاراً حقيقية. وبالتالي انتهت أسعار الفائدة المنخفضة.

### الظاهرة الثانية

جاءت عوائد الاستثمار التي تمت في فترة السبعينات منخفضة، بل أدنى بكثير مما كان متوقفاً حدوثه، طبقاً للتقديرات الأولية، وهذا يعني موضوعياً، عدم كفاية هذه العوائد لتسديد الفوائد، فضلاً عن أصل الدين.



### الظاهرة الثالثة

أخذت أسعار الدولار ترتفع في الأسواق الدولية، وجاء العامل الأخير ليزيد من تعقيد المشكلة، وذلك لأن أكثر من ثلثي الديون العالمية قد تم التعاقد عليها بالدولار، وبالتالي فتسديدها يتم بهذه العملة، ولم يعد من الممكن التحكم بمشكلة الديون على ضوء هذه التغيرات، وذلك لأن الدول النامية، ومنها الدول العربية أيضاً، اضطرت إلى الاستدانة من جديد لتسديد ديونها السابقة، ودخلت في حلقة مفرغة. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى، تمثلت بالرواج المصرفي الدولي<sup>(٣)</sup>، أي فترة الاقتراض المكثف بعد فترة وجيزة من الاستقلال السياسي، ومحاولة الدول الرأسمالية المتقدمة، زيادة تصدير سلعها، وبخاصة بعد صدمة النفط الأولى (١٩٧٣-١٩٧٤) والتي أثرت على الدول النامية غير النفطية ومنها الدول العربية، بارتفاع أسعار النفط، وهو ما ينسجم مع المعادلة القائلة ... "تعطيكم نقوداً لتتمكنوا من شراء سلعنا".

كانت المديونية الخارجية للبلدان النامية غير النفطية مثار قلق متزايد في السنوات الأخيرة، هكذا بدأت دراسة الديون التي نشرها صندوق النقد الدولي في (أيار / ١٩٨١) ويمكن أن يقال نفس الشيء اليوم، بل ربما كانت هناك أسباب أكثر لذلك، فلم تزد فحسب حدة مشكلات الدين كثيراً في البلدان النامية، بل ثار القلق كذلك بنشأة الدين الخارجي للبلدان الأخرى، بما فيها بعض البلدان المتقدمة، فقد زاد الدين الخارجي طويل الأجل للبلدان النامية غير النفطية بنسبة ٥٢% فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢، وفي ذات الوقت زادت نسبة خدمة ديونها الأجنبية طويلة الأجل، الفائدة وأقساط الاستهلاك كنسبة مئوية من سلعها وخدماتها المصدرة من ١٨.١% إلى ٢٢.٣% وأكثر من ذلك بالنسبة لبعض البلدان المفردة وأضاف تراكم الدين قصير لأجل (الذي استبعد من الأرقام السابقة) ثقلاً شديداً إلى مشكلة عبء الدين.

لقد تعرض وضع الدين الخارجي لبعض البلدان النامية لضغط متزايد وزاد عدد البلدان التي تطلب إعادة جدولة ديونها زيادة حادة، فزاد عدد البلدان التي تعهدت بإعادة جدولة دينها الرسمي تحت إشراف " نادي باريس من ٣ في عام ١٩٨٠ إلى ٦ في عام ١٩٨٢. فضلاً عن ذلك واجهت كثير من البلدان ومن بينها بعض البلدان المقترضة الرئيسة مثل الأرجنتين والمكسيك - مشكلات



خطيرة تتعلق بخدمة ديونها للبنوك التجارية، وكان عليها أن تقوم بإعادة هيكلة دينها.

وعقدت خمس اتفاقات كهذه في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، وجرت مفاوضات بشأن المزيد من هذه الاتفاقات وكانت من التطورات الأخرى مصاعب الدين الخارجي التي عاناها عدد من بلدان أوروبا الشرقية ولاسيما بولندا - وهو تطور أنهى الاعتقاد السائد بأن الاتحاد السوفيتي السابق سيقف في النهاية خلف أي بلد من بلدان أوروبا الشرقية يعاني مشكلة مالية.

وقد أثارت هذه التطورات كتابات واسعة وقدرًا كبيراً من الجدل، وخاصة فيما يتعلق بأثر مشاكل الدين على النظام المالي الدولي وتركز النقاش حول عدد من النقاط. طبيعة مشكلات الدين (سواء كانت راجعة إلى عوامل عارضة أو كانت تعكس عوامل اقتصادية أكثر أساسية) والآثار الواسعة للانكماش العالمي على صادرات البلدان النامية ومن ثم قدرتها على خدمة الدين، وأثر ارتفاع سعر الفائدة، وخاصة بسبب زيادة مقدار الدين الذي اقترض بأسعار تجارية عائمة ومن المشكلات الأخرى ذات الأهمية البالغة مسألة ما إذا كانت ترتيبات الجدولة الحالية مرضية، وإلى أي حد ينبغي للبنوك التجارية أن تساعد البلدان التي تعاني صعوبات دين.

وبالنسبة للمسائل الخاصة بإدارة الدين كان دور الصندوق في مساعدة البلدان التي تواجه مشكلات دين مسألة موضع نقاش، وفي هذا الصدد يمكن للصندوق أن يلعب دوراً مساعداً في سياق مشاوراته المنتظمة واستعراضه للسياسات مع البلدان الأعضاء إذ يقدم لهم مشورته عن أفضل وسيلة لإتباع مسار سياسي مقبول. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لمؤتمر دنشلي الثاني أقيم ٣١ بنكا من بنوك البلدان الصناعية، في بداية ١٩٨٣ مؤسسة مصرفية دولية لتحسين نوعية وتوافر المعلومات المالية والاقتصادية عن البلدان المقترضة الرئيسة.

وقد أسهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب دورهما في مساعدة البلدان الأعضاء على حل مشكلات ديونهم، وفي المساعدة على فهم قضايا الديون فينشر البنك جداول منتظمة بالديون، كما تعطي مسائل الديون سنوياً من التقرير السنوي وفي تقرير عن التنمية في العالم، نشر البنك الدولي مقالاً لأحد الباحثين بعنوان تطورات وآفاق الدين الخارجي للبلدان النامية،



١٩٧٠-١٩٨٠ وما بعدها أما صندوق النقد الدولي فقد نشر الدراسة التي استشهدنا بها في الفقرة الأولى من هذه الدراسة بعنوان المديونية الخارجية للبلدان النامية كما نشر تقريراً سنوياً بعنوان أسواق رأس المال الدولية وإن لم يكن مخصصاً للدين إلا أنه يقدم تغطية شاملة لتطورات وأفاق الإقراض المصرفي الدولي، وإلى جانب ذلك يناقش الصندوق مشكلة المديونية في التقرير السنوي أفاق الاقتصاد العالمي اللذين يصدران كل عام. كذلك نشرت مجلة التمويل والتنمية عدداً من المقالات حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة<sup>(4)</sup>.\*

وقد طلبت الدوائر المالية الدولية وكثير من الحكومات من البنك والصندوق أن يقوموا بدور أكبر في قضايا الدين، في جمع المعلومات ونشرها، وفي الإشراف على شؤون الدين بما في ذلك المساعدة في إدارة الدين الخارجي، وفي التعاون الوثيق مع البلدان التي تسعى إلى إعادة التفاوض بشأن ديونها، وهكذا فإن من المرجح أن تشغل مسائل الدين الخارجي مركزاً رئيساً في اهتمام المؤسسات.

لقد أعقبت الزيادة الكبيرة الأولى في أسعار النفط في ١٩٧٣-١٩٧٤ استطاعت البلدان النامية غير المنتجة للنفط أن تكيف حساباتها الخارجية وقد لعبت مجموعة من العوامل دورها في هذه العملية، منها انحدار نسبي في أسعار النفط والقيمة الحقيقية والانتعاش الدوري للاقتصادات الصناعية والسياسات الاقتصادية الداخلية الناجحة وكذلك تمكنت هذه البلدان من خلال الجزء الأكبر من الفترة المذكورة من إيجاد موارد في الخارج واقتراضها بأسعار فائدة سلبية إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية. وبسبب التضخم أدت هذه الأسعار إلى السلبية في نقل حقيقي للموارد إلى المستدينين، وبالتالي كانت أعباء الديون وعدد من المؤشرات الأخرى الخاصة بالديون الخارجية أدنى بكثير مما كان ينبغي أن تكون. عام ١٩٧٩ ظهرت اختلالات في توازن المدفوعات الخارجية على إثر الجولة الثانية لزيادة أسعار النفط وكانت شبيهة بالقيمة الحقيقية لتلك التي ظهرت بعد الارتفاع الأول لأسعار النفط. غير أن فترة التكيف قد تكون أطول وأصعب هذه المرة ويعود ذلك جزئياً لكون العوامل الخارجية على الأرجح أقل ملاءمة، فمن غير المتوقع أن تتعش معدلات



النمو في البلدان الصناعية بالسرعة التي عرفتها إثر الارتفاع الأول في أسعار النفط، فضلاً عن ذلك أن الشروط المتوسطة للديون الخارجية في البلدان النامية غير ما كانت عليه، هناك ثلاثة تغيرات أساسية في مميزات الديون الجديدة التي تتحملها البلدان النامية غير المنتجة للنفط فقد باتت القروض تأتي الآن أساساً من مصادر خاصة بدلاً من المقرضين الرسميين، وباتت أسعار الفوائد مرتبطة (لا ثابتة) أكثر فأكثر بشروط السوق كما أن هذه الأسعار أصبحت الآن إيجابية بالقيمة الحقيقية. في نهاية عام ١٩٧٢ كان حوالي ثلثي الديون تأتي من مقرضين رسميين وفي نهاية ١٩٨٠ كان الإقراض الخاص يشكل ما يقدر بحوالي نصف الديون الحكومية على المدى المتوسط والطويل. وأدى هذا التحول من المصادر الرسمية إلى المصادر الخاصة إلى ظهور عامل ثانٍ يتمثل في الانتقال إلى أسعار الفوائد المرتبطة بشروط السوق كسعر ليبور أي النسبة الجامعة بين البنوك التي تقدم في لندن التي وصلت إلى مستويات ايجابية بالقيمة الحقيقية خلال هذه الفترة على سبيل المثال ارتفع سعر الفائدة في لندن ويعتبر مؤشراً هاماً. لسعر الموارد بالنسبة للمؤسسات التمويلية الخاصة. من حوالي ٥.٥% عام ١٩٧٢ إلى ما يقارب ١٣.٧٥% عام ١٩٨٠ وبالمقابل لم تشهد أسعار الفائدة على القروض من مقرضين رسميين إلا ارتفاعاً قليلاً من حوالي ٤.٢٥% إلى حوالي ٥% بقليل غير أن جمع كل المعطيات الخاصة بالديون الخارجية والنظر إليها برمتها قد يخفيان الاختلافات الموجودة بين البلدان النامية غير المنتجة للنفط في تعرضها لهذه التطورات الجديدة. على سبيل المثال كانت حوالي ٥٠% من مجموع الديون الخارجية للبلدان المصدرة للنفط وكبار المصدرين للسلع الصناعية تأتي من مؤسسات تمويلية وبالتالي تأثرت هذه البلدان من تقلبات أسعار الفائدة أكثر من البلدان ذات الدخل المنخفض التي اقتضت ١٠% فقط من مجموع ديونها الخارجية من المؤسسات المذكورة



## المبحث الثاني

### واقع المديونية الخارجية في الدول العربية - عينة الدراسة خلال مدة الدراسة

#### ١- واقع المديونية الخارجية في تونس

يتضح من الجدول (١) إن حجم المديونية في تونس في حالة تزايد خلال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٠) إذ بدأ حجم المديونية بـ ٧٧٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ ووصل إلى ٢١٦١٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ ويلاحظ أن القيمة المطلقة للدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات في حالة تزايد ولكن مع هذا التزايد لا نستطيع الحكم على حالة المديونية الخارجية لهذه الدول ونعتقد أن نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات هي المؤشر الأكثر دقة والذي يمكننا من الحكم على وضع المديونية الخارجية في تونس، إذ أن المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP لم تكن على وتيرة واحدة بل كانت في حالة تذبذب بين سنة وأخرى خلال مدة الدراسة ولكن عند تقسيم مدة الدراسة إلى مدتين الأولى تمثل نهاية الألفية الثانية والأخرى تمثل العقد الأول من الألفية الثالثة فنجد أن معدل هذه النسبة قد شكل حوالي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ تراجع معدل هذه النسبة ليصل إلى ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠١٠.

في حين أن نسبة المديونية الخارجية إلى إجمالي الصادرات كانت متذبذبة خلال الدراسة أيضا ولكنها تشير إلى ٢٠٥% من إجمالي الصادرات هبط معدل هذه النسبة بشكل كبير ليصل إلى ١٥٨% من إجمالي الصادرات خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ ويعود سبب ذلك إلى أن الناتج المحلي قد تزايد أكثر من الزيادة في مقدار الدين الخارجي ويسري هذا السبب على الصادرات أيضا كما يتضح ذلك من الجدول (١).



## ٢- واقع المديونية الخارجية في السودان

يتضح من الجدول (٢) إن الدين الخارجي كان في حالة تزايد خلال مدة الدراسة إذ بدأ الدين الخارجي بمبلغ ١٥٣٠٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم وصل إلى ٣٧٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ هذا يعني أن الدين الخارجي تضاعف عند مقارنة بداية مدة الدراسة مع نهايتها وإذا نظرنا إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ انه قد تضاعف أكثر من سبعة مرات مما يعني أن نسبة هذا الدين إلى الناتج الإجمالي ستخفض خلال مدة الدراسة. وهذا ما يؤيده العمود الرابع من الجدول (٢) إذ نلاحظ أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي ظهرت متذبذبة وخاصة خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ولكن هذه النسبة أخذت بالتراجع خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠١٠، وعند حساب معدل هذه النسبة للمدتين المذكورتين نجد أن المعدل كان ٢٠٩ خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ انخفض إلى حوالي النصف للمدة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ أما فيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات وعند أمعان النظر في العمود الخامس من الجدول المذكور أعلاه نجد أن هذه النسبة قد بلغت أرقاماً عالية ومخيفة وبخاصة خلال المدة الأولى من الدراسة أي خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ إذ شكل معدل هذه النسبة ٣٤٥٨% خلال المدة المذكورة ولكن معدل هذه النسبة انخفض انخفاضاً كبيراً خلال المدة الثانية من الدراسة إذ وصل إلى ٦٦% من إجمالي الصادرات. ويبدو أن وضع الدين الخارجي بالنسبة للسودان وضع خطير وتبين أن الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الصادرات أصبحت عاجزة عن سداد الدين الخارجي.

## ٣- واقع المديونية الخارجية في المغرب

يتضح من الجدول (٣) أن إجمالي الدين الخارجي في المغرب كان متذبذباً خلال مدة الدراسة ولا يوجد فارق كبير بين حجم أو مبلغ المديونية الخارجية في بداية مدة الدراسة ونهايتها إلا أن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات كانا في حالة تزايد كبيرة ولكن هذا لا يمكننا من معرفة وضع المديونية الخارجية لهذا البلد إلا بعد معرفة نسبة هذه المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، وعند النظر إلى هذه النسب نجد أنها كانت في حالة تراجع خلال مدة الدراسة وعند حساب معدل هذه النسب للمدة



١٩٩٠ - ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ - ٢٠١٠ نجد أن معدل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت حوالي ٦٦% للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ انخفض معدل هذه النسبة إلى ٢٧% خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٠ في حين كان معدل هذه النسبة حوالي ٣٥٩% من إجمالي الصادرات خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠، تراجع هذا المعدل إلى حوالي النصف إذ وصل هذا المعدل إلى ١٤٧% من إجمالي الصادرات خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠١٠.

ويتضح أن الصادرات غير قادرة على توفير النقد الأجنبي لسداد هذا الدين مما يجعل وضع المديونية الخارجية لهذا البلد في وضع حرج .

#### ٤- واقع المديونية الخارجية في اليمن

يتضح من الجدول (٤) أن إجمالي الدين الخارجي في هذا البلد لم يكن على وتيرة واحدة بل كان في حالة تذبذب طيلة مدة الدراسة إذ تراوح مبلغ هذا الدين ما بين ٣٨٥٦ و ٦٥٧١ مليون دولار وعند مقارنة بداية مدة الدراسة مع نهايتها نلاحظ أن مبلغ هذا الدين قد تراجع بشكل واضح، أما ناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات فكان في حالة تزايد كبير طيلة مدة الدراسة وإذا أمعنا النظر في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الصادرات نجد أن هذه النسب كانت في حالة تراجع كبير أيضا وعند تقسيم مدة الدراسة إلى مدتين الأولى ١٩٩٠-٢٠٠٠ والأخرى ٢٠٠١-٢٠١٠ واحتساب معدل هذه النسب يتبين لنا أن معدل هذه النسب يبلغ حوالي ٩٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة الأولى انخفض معدل هذه النسبة ليصل إلى حوالي ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠١-٢٠١٠. في حين وصل معدل نسبة الدين الخارجي إلى ٣٧٩% من إجمالي الصادرات للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ انخفض معدل هذه النسبة انخفاضاً كبيراً يبلغ حوالي ١١٢% من إجمالي الصادرات للمدة ٢٠٠١-٢٠١٠ ويلاحظ من الجداول ١، ٢، ٣، ٤ أن هناك تراجعاً واضحاً للمديونية الخارجية لهذه الدول ويمكن أن يعزى سبب هذا التراجع إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات أكثر من التزايد في المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات وكذلك معدل هذه النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٠.



## جدول (١)

إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الصادرات في  
(تونس) القيمة مليون دولار بالأسعار الجارية

نسبة الدين الخارجي على الصادرات %	نسبة إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الدين الخارجي	السنوات
١٩٤	٦٣	٣٩٨٨	١٢٣١٤	٧٧٣٧	١٩٩٠
٢٠٢	٦٣	٤٠٨٥	١٣٠٠١	٨٢٥٠	١٩٩١
٢١٣	٥٥	٤٠١٤	١٥٤٩٧	٨٥٤٤	١٩٩٢
٢٣٢	٦٠	٣٧٤٦	١٤٥٩٥	٨٧٠٢	١٩٩٣
٢٠٤	٦٠	٤٦٤٣	١٥٧٢٢	٩٤٨٥	١٩٩٤
٢٠٠	٦٠	٥٤٦٩	١٨٢٤٥	١٠٩٢٣	١٩٩٥
٢٠٧	٥٨	٥٥١١	١٩٥٦٣	١١٤٠٨	١٩٩٦
٢٠٣	٦٠	٥٥٦٩	١٨٩٧٠	١١٣٠٨	١٩٩٧
١٩٣	٥٦	٥٧٥٨	٢٠٠١٣	١١١٢٢	١٩٩٨
٢١١	٦٠	٥٨٧٣	٢٠٧٨٢	١٢٣٩٣	١٩٩٩
١٩٩	٦٠	٥٨٣٠	١٩٤٣٥	١١٦٣٠	٢٠٠٠
١٨٢	٦٠	٦٦٢٨	٢٠٠٥٦	١٢٠٧٨	٢٠٠١
١٧٢	٥٦	٧٥٣٧	٢٣١٤٣	١٢٩٧٩	٢٠٠٢
١٧٨	٥٧	٨٦١٩	٢٦٩٠٣	١٥٣٧٣	٢٠٠٣
٢٠٤	٦٥	٩٣٣٨	٢٩٢٥٣	١٩٠٧٦	٢٠٠٤
١٦٨	٦٦	١١٣٢٤	٢٨٨١٧	١٩٠٤٠	٢٠٠٥
١٥٥	٥٣	١١٧٠٣	٣٤٤١٩	١٨١٢١	٢٠٠٦
١٢٧	٥٠	١٥١٦٥	٣٨٩٦٧	١٩٢٩١	٢٠٠٧
١١٤	٤٩	١٩٢٠٣	٤٤٩٢٤	٢١٩٢٩	٢٠٠٨
١٤٦	٤٨	١٤٤٢٨	٤٣٥٥١	٢٠٩٨٤	٢٠٠٩
١٣٢	٤٩	١٦٤١٧	٤٤٢٥٣	٢١٦١٢	٢٠١٠
٢٠٥	٦٠	معدل الفترة من ١٩٠-٢٠٠٠			
١٥٨	٥٥	معدل الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠			

المصادر:

- ٥- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦
- ٦- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠
- ٧- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠.
- ٨- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.
- ٩- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦.





## جدول (٣)

إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الصادرات في  
(المغرب) القيمة مليون دولار بالأسعار الجارية

السنة	إجمالي الدين الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	نسبة إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الدين الخارجي على الصادرات %
١٩٩٠	٢٣٤٧٨	٢٥٨٢٦	٤٢٦٩	٩١	٥٥٠
١٩٩١	٢١٢٦٧	٢٧٨٣٥	٥٣٩١	٧٦	٣٩٤
١٩٩٢	٢١٤٣٤	٢٨٤٥١	٥٠٠٩	٧٥	٤٢٨
١٩٩٣	٢٠٨٨٧	٢٦٨٠١	٤٩٣٦	٧٨	٤٢٣
١٩٩٤	٢١٧١٢	٣٠٣٤٨٣	٥٥٢٧	٧٢	٣٩٣
١٩٩٥	٢٢٤٤٥	٣٢٤٢١	٤٧١٢	٦٩	٤٧٦
١٩٩٦	٢١١٦٨	٣٦٦٣٨	٤٧٧٥	٥٨	٤٤٣
١٩٩٧	١٩٠٩٦	٣٣٤١٥	٤٦٥٦	٥٧	٤١٠
١٩٩٨	١٩٣٢٤	٣٥٥٤٦	٧١٤٤	٥٤	٢٧٠
١٩٩٩	١٧٥٤٨	٣٥١٣٦	٧٣٧٣	٥٠	٢٣٨
٢٠٠٠	١٦٠٤٧	٣٣٢٧٨	٧٤٠٦	٤٨	٢١٧
٢٠٠١	١٤٠٦٧	٣٣١٤٨	٦٩٧٨	٤٢	٢١٦
٢٠٠٢	١٣٩٥٧	٣٦٢٤١	٧٨٧١	٣٩	١٧٧
٢٠٠٣	١٤٣٠٠	٤٣٨١٥	٩٤٦٠	٣٣	١٥١
٢٠٠٤	١٣٩٨٠	٥٠٠٣١	٩٩١٥	٢٨	١٤١
٢٠٠٥	١٢٤٤٤	٥٢٠٢٤	١٠٦٦٢	٢٤	١١٧
٢٠٠٦	١٣٧٠٩	٦٥٦٤٠	١٢٧٣١	٢١	١٧٧
٢٠٠٧	١٥٨٢٣	٧٥٢٢٤	١٥٣٢٢	٢١	١٣٣
٢٠٠٨	١٦٤٩٢	٨٨٨٨٠	٢٠١٣٨	١٩	٨٢
٢٠٠٩	١٩٣٦٨	٩٠٥٥٣	١٣٩٧٣	٢١	١٣٩
٢٠١٠	٢٣٥٧٦	٩١٣١٤	١٧٦٧٦	٢٦	١٣٣
				معدل الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠	٣٥٩
				معدل الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠١٠	١٤٧

المصادر: نفس مصادر الجدول (١)

تم جمع البيانات واحتساب النسب من قبل الباحث.



## جدول (٤)

إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الصادرات في (اليمن) القيمة مليون دولار بالأسعار الجارية

نسبة الدين الخارجي على الصادرات %	نسبة إجمالي الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي %	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الدين الخارجي	السنة
٨٨٦	٧١	٧١١	٨٩٠	٦٣٠٠	١٩٩٠
١١١	٩٧	٦٤٠	٦٦٤٦	٦٤٧٣	١٩٩١
٦٠٠	١١٨	١٠٩٥	٦٤٥٥	٦٥٧١	١٩٩٢
٥٠٧	١٠٥	١١٦٧	٥٦٦٤	٥٩٢٣	١٩٩٣
٣٤١	١٢٣	١٧٩٣	٤٩٥٨	٦١٢١	١٩٩٤
٧٨٢	١٣٧	٧٩٤	٤٥٤٥	٦٢١٢	١٩٩٥
٣٢٣	١١٦	١٩٦٨	٥٤٧٧	٦٣٥٦	١٩٩٦
١٥٤	٥٨	٢٥٠٤	٦٦٢٧	٣٨٥٦	١٩٩٧
٣٠٦	٧٦	١٤٩٧	٥٩٩٢	٤٥٧٦	١٩٩٨
٢١٦	٧٦	٢٣٨١	٦٧٧٢	٥١٣٧	١٩٩٩
١٣٠	٥١	٣٧٩٧	٩٦٥١	٤٩٣٥	٢٠٠٠
١٤٥	٤٩	٣٣٦٧	٩٩٨٩	٤٨٧٠	٢٠٠١
١٣٧	٤٧	٣٦٨٤	١٠٧٦٥	٥٠٣٥	٢٠٠٢
١٣٧	٤٥	٣٩٢٤	١١٨٦٧	٥٣٧٧	٢٠٠٣
١١٤	٣٩	٤٧٠٩	١٣٨١١	٥٣٨٠	٢٠٠٤
٨١	٣٢	٦٣٨٠	١٦٣٠٩	٥١٦٨	٢٠٠٥
٨٢	٢٤	٦٦٧٩	٢٢٨١٢	٥٤٧١	٢٠٠٦
٩٢	٢٣	٦٣١٥	٢٥٦٣٤	٥٨٢٠	٢٠٠٧
٧٦	١٩	٧٦٠٤	٣٠٣٩٥	٥٨٩٥	٢٠٠٨
٩٦	٢١	٦٢٦٢	٢٨١٢٥	٦٠٣٥	٢٠٠٩
١٦٢	٢١	٣٧٩٠	٢٩٢٩٨	٦١٣٩	٢٠١٠
٣٧٩	٩٣		معدل الفترة بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٠		
١١٢	٣٢		معدل الفترة بين ٢٠٠١ - ٢٠١٠		

المصادر: نفس مصادر الجدول (١)

تم جمع البيانات واحتساب النسب من قبل الباحث.



## المبحث الثالث

### الآفاق المستقبلية للدين الخارجي في عينة من الدول العربية

للمدة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥

لكي نتمكن من استشراف الآفاق المستقبلية للدين الخارجي في الدول العربية عينة الدراسة تم الدخول إلى السلاسل الزمنية Time Series والانتقال إلى رسم السلاسل الزمنية ثم إلى تحليل الاتجاه Trend analysis لمعرفة أنواع البرامج الجاهزة المحملة على الحاسوب والخاصة بنماذج تحليل الاتجاه فوجدنا أنها تتضمن عدة أنواع من النماذج Model Types منها الخطية Linear والتربيعية Quadratic والنمو أسي Exponential Growth ومنحنى S-Curve(s) والتوقعات المتولدة Generated forecasts فتبين أن النموذج الخطي أكثر تعبيراً عن سلوك المتغيرات قيد الدراسة بعد إخضاعها لمقياس الدقة Accuracy measures وكانت المعادلات الموقفة Fitted equation التي تم الحصول عليها لكل دولة من دول العينة استناداً إلى البيانات الخاصة لحجم المديونية الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات المثبتة في الجداول 1, 2, 3, 4 وكما يأتي:

أولاً: تقدير وتحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP وإجمالي الصادرات في تونس هي:

١. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي.

$$GED = 5715.10 + 744.449 t^*$$

٢. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي.

$$\frac{GED}{GDI} = 63.038 - 0.501 t^*$$

٣. معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الصادرات .

$$\frac{GED}{EXP} = 229.281 - 4.237t^*$$

حيث أن GED الدين الخارجي، t الزمن، GDP الناتج المحلي الإجمالي، EXP إجمالي الصادرات.



ثانياً: تقدير وتحليل الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي في السودان ونسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات.

١- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي.

$$GED = 10787.8 + 1098.08 t^*$$

٢- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$$\frac{GED}{GDI} = 265.257 - 10.1532t^*$$

٣- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الصادرات

$$\frac{GED}{EXP.} = 4900.15 - 252.165 t^*$$

ثالثاً: تقدير وتحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات في المغرب :

١- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي.

$$GED = 21717.3 - 320.095 t^*$$

٢- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

$$\frac{GED}{GDP} = 87.042 - 3.575t^*$$

٣- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الصادرات .

$$\frac{GED}{EXP.} = 508.195 - 21.489 t^*$$

رابعاً: تقدير وتحليل الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات في اليمن:

١- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي.



$$GED = 5880.82 - 25.313 t^*$$

٢- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$$\frac{GED}{GDP} = 122.776 - 5.325 t^*$$

٣- معادلة الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي كنسبة من الصادرات

$$\frac{GED}{EXP} = 558.386 - 270.048 t^*$$

حيث أن GED هي الدين الخارجي و GDP الناتج المحلي الإجمالي و EXP إجمالي الصادرات و  $t^*$  الزمن.

إن معادلات الاتجاه العام المثبتة أعلاه تبين أن الاتجاه العام لأجمالي الدين الخارجي يميل إلى التزايد في كل من تونس والسودان يدل على ذلك الإشارة الموجبة التي تسبق الميل الإيجابي في الدولتين المذكورتين بينما الاتجاه العام لإجمالي الدين الخارجي يميل إلى التراجع أو التناقص في كل من المغرب واليمن كون الإشارة التي تسبق الميل الإيجابي هي إشارة سالبة. أما الميل الإيجابي لنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات فيشير إلى أن هذا الميل يتجه نحو التراجع أو التناقص في كل دول العينة يستدل على ذلك من الإشارة السالبة التي تسبق نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات.

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن الآفاق المستقبلية لإجمالي الدين الخارجي في كل من تونس والسودان تعكس صورة تشاؤمية لأن الميل الإيجابي لأجمالي الدين الخارجي في الدولتين المذكورتين مسبوق بإشارة موجبة وهذا يدل على أن حجم المديونية الخارجية لهما هو في حالة تزايد مع الزمن في حالة بقاء الأمور الأخرى على ما هي عليه الآن.

إلا أن نسبة الدين الخارجي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات يعكس صورة تفاؤلية في هاتين الدولتين لأن الميل الإيجابي في معادلتين نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الصادرات مسبوق بإشارة سالبة.



أما الميل الإتجاهي لإجمالي الدين الخارجي ونسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الصادرات فيعكس صورة تافؤلية كون هذا الميل مسبق بإشارة سالبة مما يعني أن إجمالي الدين الخارجي ونسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الصادرات هو في حالة تراجع مع مرور الزمن، بكلام آخر أن الأفق المستقبلية للدين الخارجي في هاتين الدولتين (تونس والسودان) تعكس صورة تافؤلية لحالة المديونية الخارجية سواء في حالتها الإجمالية أو نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي الصادرات مما يعني أن هاتين الدولتين سيكون لهما القدرة إلى سداد دينهما الخارجي.

### الاستنتاجات والمقترحات

#### أولا : الاستنتاجات

- ١- أتضح من خلال الدراسة أن القروض كانت تمنح بشروط ميسرة ومن مؤسسات رسمية في فترة مبكرة من الحصول على هذه القروض ولكن هذه الشروط تغيرت بعد ازمة المديونية .
- ٢- أن المبرر الرئيسي لطلب القروض الخارجية هو أن هذه القروض تكمل الادخار المحلي وتقلل فجوة الادخار والاستثمار
- ٣- لقد أدى تزايد الطلب على القروض إلى تطور مشكلة المديونية الخارجية التي نتج عنها ما يسمى بـ (أزمة المديونية الخارجية) الأمر الذي دعا الجهات المقرضة إلى فرض شروط قاسية على الدول ذات المديونية.



### ثانياً: المقترحات

- ١- ضرورة أن تسعى الدول المدينة إلى زيادة ناتجها المحلي وتنوعيه قدر المستطاع لكي تقلص من حجم مدىونيتها الخارجية أكثر مما هو الآن.
- ٢- ضرورة أن يتم استخدام القرض لأغراض إنتاجية تساعد على النمو الاقتصادي تدعم عملية التصدير، مما يؤدي إلى إمكانية سداد هذا الدين.
- ٣- ضرورة أن تعمل الدول ذات المدىونية على توسيع قاعدة صادراتها وزيادة هذه الصادرات كونها الوسيلة الوحيدة للحصول على الصرف الأجنبي الذي بواسطته تستطيع التخلص من المدىونية الخارجية.



## The Foreign Debt for Some Arab Countries

### The Present and The Outlook

*Prof. Taha Y. Hammadi*

College of Administration and Economic Univresty of Mosul

#### Abstract

The Arab countries started by putting plans and programs to the economic development since 1960's from the past century and because of the limitation of the local financial resources to the most of these countries to face the economic development requirements and the difficulty of getting the local alternative resources go to the international financial institutions to borrow. The theoretical justification that the foreign loan supports the local saving and led to decrease the gap between the saving and investment requirements and this led to increase the demand and led to arise of foreign debt problem and increase the financial loads to serve these debts.

The foreign debt size that accompany of increasing in payments of these debts exhausted large ratio of local resources in addition to the flowed foreign resources to the Arab countries of which the sample of study and that led to decrease the net flowing size for these resources then the weaken of its effectiveness to achieve the aims and to destroy a large ratio of its export then revenue to serve its foreign debt and weaken its ability for import the required wants to continue the economic and social development process. This led to increase the demand of loans to save these requirement which increase the debt size and make it most dangerous and large probability to negative effects on many of economic variables.

This study aims to analysis the foreign debt size for some Arab countries such as, Tunisia, Sudan, Morocco and Yemen. Started from the hypothesis says that the debt size for these countries and its ratios in macroeconomics variables take an increasing form and its trends going against the Arab debt through the study period .



## المصادر والهوامش

(\*) يتكون الدين الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. والدين العام الخارجي القائم هو صافي السحوبات الخاصة بالقروض المتعاقد عليها كما في نهاية العام ويتضمن أيضا المتأخرات والغرامات إن وجدت.

(1) Todara, Michael, P. " Economic Development", 2000, 547.

- (٢) التمويل والتنمية "الدين الخارجي - مشكلة مستمرة"، ١٩٨٣، ٢٣.
- (٣) دافيد وليامز (الإقراض الدولي بين الفرص والقيود) التمويل والتنمية، ١٩٨٣، ص ٢٥.
- (٤) \*لمزيد من الإطلاع انظر:
  - هيلين هيوغز (الدين الخارجي للبلدان النامية) التمويل والتنمية كانون الأول، ١٩٧٧.
  - والتر روبيتشيك (الإقراض الرسمي من الخارج بعض التأملات) التمويل والتنمية آذار، ١٩٨٠.
  - بهرام نواز (إدارة الدين الخارجي في البلدان النامية) التمويل والتنمية، آذار، ١٩٩٠.
  - ريتشارد وليامز وبيتر كيلر (أوروبا الشرقية والبنوك الدولية) التمويل والتنمية كانون الأول، ١٩٨٢.
- (٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦.
- (٦) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠.
- (٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠.
- (٨) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.
- (٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦.